أزمة سد النهضة بين مصر وأثيوبيا- دراسة في الخيارات المصرية

الكلمات المفتاحية : النهضة،مصر،اثيوبيا

د٠كمال محمد الشاعر

دكتور العلوم السياسية المساعد في جامعة فلسطين – قطاع غزة

Kamal34256@gmail.com

الملخص

تعد قضية المياه على الدوام جزء لا يتجزأ من الأمن القومي لكل دول العالم ، فهي الأساس في حياة الإنسان والحيوان والنبات، لقوله تعالى "وجعلنا من الماء كل شيء حي " (الأنبياء، ٣٠). ولم تشكل المياه جزء من الأمن القومي في الماضي بسبب محدودية استثمارها من جهة، وقلة الحاجة غليها من ناحية أخرى ، حيث تركز استخدامها لأغراض الشرب والزراعة والنقل فقط ، لكن مع التطور وتقدم المجتمعات البشرية والدول تعددت وتنوعت استخدامات المياه، لتشمل عمليات توليد الطاقة، والصناعة، ولأغراض السياحة، بالإضافة لازدياد نمو السكان الذي يتطلب كميات اكبر من المياه العذبة؛ من هنا اصبحت قضية المياه تشكل قلقاً متزيداً للدول وظهر ما يعرف بمصطلح " الأمن المائي" واصبحت تمثل قضية أمنية بامتياز تشمل على مجموعة من الأبعاد كالبعد الاقتصادي والبعد السياسي، والبعد القانوني، ولعل البعد الاقتصادي الاكثر تأثيراً في قضية الصراع على المياه .

وبتطبيق ذلك على المياه في نهر النيل نجد أن العقد الأول من الألفية الثالثة شهد بعض التطورات فيما يتعلق بإستخدام مياه نهر النيل من الدول المشاطئة للنهر حيث توجهت هذه الدول لصياغة منظومة للتعاون الجماعي لتحقيق شكل من التنمية المستدامة عبر التوزيع المعقول والمنصف لمياه النيل في اطار مبدرة حوض النيل التي تشكلت عام ١٩٩٩م، والتي كان يجب ان تشكل اطار دائم للتعاون تحت مسمى " مفوضية حوض النيل" و لكن بعض دول منابع النيل كأثيوبيا وغيرها ارتفعت مطالبها وقفزت عن الاطار التعاون المشترك سالف الذكر وأعلنت حقها في استخدام المياه، وأنها لا تعترف بالاتفاقات القائمة منذ العهد الاستعماري كذلك قيام ستة من الدول المطلة على النيل وهي (أثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا وبورندي) بالتوقيع على اتفاقية مشتركة بينهما بالرغم من معارضة السودان ومصر " دول المصب".

ومن هنا بدأت قضية مياه النيل تحظى باهتمام بالغ على المستويات الرسمية الاعلامية والاكاديمية والسياسية مع التركيز على المطالب الاثيوبية الجديدة – القديمة في مياه النيل ولا سيما ان أثيوبيا وحدها تسهم بحوالي ٨٠% من الايراد المائي لنهر النيل، هذه المطالب والتي تتمثل في بناء عدة سدود على نهر النيل ورافده، حيث تم تنفيذ والملء لسد النهضة مما أثر سلبًا على الأمن المائي المصري ، والذي يشكل خروج عن الاتفاقات السابقة لدول النيل، ويعتبر تعدي على الحقوق التاريخية والقانونية لمصر كدولة المصب لنهر النيل. من هنا جاءت هذه الورقة البحثية لتعالج المشكلة البحثية التالية:

المشكلة البحثية:

تنطلق المشكلة البحثية بأنه بالرغم من وجود عدد من الاتفاقات التاريخية التي تنظم توزيع المياه بين مصر ودول حوض النيل؛ لكن هناك تعمد من بعض الدول لمخالفة هذه الاتفاقات مما سيؤثر على حصة مصر المائية ويهدد الامن المائي المصري والحقوق التاريخية لمصر من هنا يتلخص التساؤل الرئيس للمشكلة البحثية ما مدى تأثير سد النهضة على المائي المصري وما الخيارات المصرية لمواجهته؟.

ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما طبيعة الوضع المائي في مصر؟.
- ما مدى تأثير بناء سد النهضة على الامن المائي المصري؟.
- ما المراحل التي مرت بها المفاوضات المصرية الاثيوبية حول سد النهضة؟.
- ما الخيارات المصرية لمواجهة قضية بناء أثيوبيا لسد النهضة؟.

وستستعين الورقة بالمنهج الوصفي لمكانته الكبيرة في تحليل طبيعة الوضع المائي في مصر وعلاقته بالأمن القومي المصري، والانتهاكات الاثيوبية للحقوق التاريخية لمصر ، ووصف الاثار السلبية لإقامة سد النهضة على مصر ، كذلك ستعتمد الورقة على منهج دراسة الحالة والذى يهتم بدراسة وحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة فرداً أو مناطق أو نظاماً بأكمله، وذلك لدراسة حالة بناء سد النهضة لفهم أبعاد قضية المياه في سد النهضة بالنسبة لمصر. كذلك الاستعانة بالمنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم لتوضيح محاور هذه الورقة والتي تضم مبحثين وهما:

المبحث الأول : الوضع المائي في مصر وتأثير سد النهضة.

المبحث الثاني: المفاوضات المصرية الاثيوبية والخيارات المصرية.

المبحث الأول

الوضع المائي في مصر وتأثيرات سد النهضة

المطلب الأول: الوضع المائي لمصر:

بلغ عدد السكان في مصر قبيل توقيع إتفاقية ١٩٥٩ التي تنظم حصة مصر من مياه النيل حوالي ٢٠ مليون نسمة، أما مع عام ٢٠٢٠م فقد تجاوز ١٠٠ مليون نسمة، ومع ثبات حصة مصر وزيادة عدد السكان انخفضت الحصة لتصل لمستوى الفقر المائي (جمال الدين، ٢٠٢٠، ص١٤) ، فمصر بحكم موقعها داخل حزام المناطق الجافة شديدة الحساسية تجاه مواردها المائية المحدودة، ولا سيما أن اعتمادها بالنسبة الأكبر من مصادرها المائية واردة من خارج حدودها الجغرافية؛ فمصر تعتمد على النيل كمصدر رئيس للمياه بنسبة ٩٣% لتغطية حاجاتها المائية، والمتاح من المصادر الأخرى لا يتعدى ٧% من هذه الموارد (الجهاز المركزي للتعبئة العامة، ٢٠١٥، ص٥).

و أن نصيب الفرد من المياه أقل من ٦٠٠ م٣ سنوياً، أي: أقل من خط الفقر المائي وفقاً للمعايير العالمية للأمم المتحدة الذي يقدر بألف م٣. ويتوقع مع حلول ٢٠٥٠م أن يصل نصيب الفرد إلى ٣٥٠ م ٣. كما تنشأ حوالي ٩٨% من موارد المياه العذبة في مصر خارج حدودها، مثل نهر النيل وأحواض المياه الجوفية. وفي الحقيقة، فإن نهر النيل يزوّد البلاد بحوالي ٩٣% من احتياجاتها المائية. ويعتبر هذا أحد التحديات الرئيسية لسياسات المياه وصناع القرار.

الموارد المائية الحالية موضحة في الجدول (١).

الموارد المائية	(الحجم (مليار متر مكعب/ السنة
نهر النيل	55.50
المياه الجوفية العميقة	2.1
المياه الجوفية الضحلة (الدلتا)	1.30
الهطول المطري/ الفيضانات المفاجئة	0.35
مياه البحر المحلاة	7.5
إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي	13.5
المجموع	80.25

الجدول رقم(١) صادر عن وزارة الموارد المائية والري، ٢٠١٧. "تقرير حقائق بخصوص حالة المياه في مصر"

اما احتياجات مصر المائية في ٢٠٢١ وبحسب تصريحات وزير الموارد المائية في ٢٨ /٣/ ٢٠٢١ فإن موارد مصر المائية تقدر بحوالي ٦٠ مليار متر مكعب سنويًا من المياه، يأتي معظمها من مياه نهر النيل، بالإضافة لكميات محدودة للغاية من مياه الأمطار والمياه الجوفية العميقة بالصحاري، وفى المقابل يصل إجمالى الاحتياجات المائية في مصر لحوالي ١١٤ مليار متر مكعب سنويًا من المياه، ويتم تعويض هذه الفجوة من خلال إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية السطحية في الوادي والدلت، بالإضافة لاستيراد منتجات غذائية من الخارج تقابل ٣٤ مليار متر مكعب سنويًا من المياه (الهيئة العامة للاستعلامات ، مصر وقضية المياه ، ١/٥/٢٠٢١).

المطلب الثاني: فكرة وانشاء سد النهضة

يرجع الاصل التاريخي وبداية فكرة التأسيس لسد النهضة إلى أربعينات القرن العشرين، عندما قام مكتب الاستصلاح الأميركي بتحديد ٢٦ موقعًا لبناء مجموعة من السدود في أثيوبيا، ومن ضمنها إقامة سدود على النيل الازرق، وكان على رأسها فكرة اقامة سد النهضة الحالي، ورجع الأميركيون على التركيز بسدود النيل الأزرق عام ١٩٦٤ ، وطرحوا مشروع انشاء ٣٤ سدًا على ذلك النهر وحده (علي، ٢٠١٨، ص٢٨٤)، وبحسب بعض الخبراء هذا ما دفع الرئيس المصري جمال عبد الناصر لإنشاء السد العالي بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي، ومع مرور الوقت تغيرت مسميات المشروع، وتطورت حدوده ونطاقاته فبعدما كان يسمى سد بوردر Border أو السد الحدودي في دراسة مكتب الاستصلاح الأميركي بسعة ١١.١ – ١٣.٣ مليار متر مكعب أعوام ١٩٥٨ – ١٩٦٤ ، إلى مشروع إكس Project X برعاية الشركة الإثيوبية للطاقة الكهربائية عام ٢٠١١، إلى سد الألفية الإثيوبي العظيم بسعة ١٧ مليار متر مكعب في نفس العام، ليصل اخيراً إلى إسم سد النهضة الإثيوبي العظيم في ذات العام كذلك، لكن بإضافات جديدة كبيرة في سعته من ٦٢ إلى ٦٧ ثم ٧٠ مليار متر مكعب، انتهت إلى ٧٤ مليار متر مكعب عام ٢٠١٢ (عبد السلام ، ٢٠١٩ ، ص١٢).

يقع سد النهضة في نهاية النيل الأزرق داخل الحدود الإثيوبية في منطقة بني شنقول جوموز بين جبلي Neqor and Libiyat، وعلى بعد حوالي ٥.١٤ كيلو متر من الحدود السودانية على مسار النيل الأزرق، ٥.١٠ كيلو متر من أقرب نقطة على الحدود السودانية، ٥ كيلو متر من الحدود السودانية من السد المكمل، ٣٥ كيلو متر من شمال التقاء نهر بيليس بالنيل الأزرق، ٧٥٠ كيلو متر شمال غرب أديس أبابا، وعلى ارتفاع حوالي ٥٠٥ متر فوق سطح البحر عند قاعدة السد (شراقي، ٢٠١٨ ، ص١٢).

يتكون سد النهضة من سد رئيسي خرساني بارتفاع ١٤٥ متر وطول ١٨٠٠م، وبيتين لتوليد الطاقة يحتويان على وحدات (توربينات) لإنتاج الكهرباء على جانبي النهر، وثالث قنوات لتصريف المياه والتحكم في منسوب بحيرة التخزين، وسد مكمل (سرج) بارتفاع ٥٠ متر وطول ٥ كيلو متر لزيادة حجم تخزين المياه إلي ٧٤ بليون متر مكعب، والان زيادة ارتفاع السد سوف تجعل المياه المخزنة تمر من المناطق المنخفضة بجوار السد فكان لزاما غلق هذه المناطق(شراقي، ٢٠١٨، ص١٤).

المطلب الثالث: تأثير سد النهضة على الامن المائي المصري

الفرع الأول: التأثير المباشر لسد النهضة:

يرى الخبراء بأنه عند اكتمال بناء سد النهضة فإن حصة مصر المائية ستنخفض بواقع ٢٠ مليار متر مكعب من مياه النيل، وهو ما سيتسبب في كارثة محققة نظرًا لأن مصر تعتمد اعتمادًا شبه كامل على مياه النيل، نظرًا لكونها دولة صحراوية، كما أن لديها أعداد كبيرة من السكان (حوالي ١٠٠ مليون نسمة) وتحتاج لمياه النيل لكي تغطى احتياجات ومطالب السكان المتزايدة، وتنفذ خطط التنمية الشاملة. وتؤكد الأبحاث الصادرة عن جامعة القاهرة أن التأثيرات المتوقعة لإنشاء سد النهضة على مصر قد تكون كارثية حيث من المتوقع ألا تتمكن مصر من الحصول على كامل حصتها من مياه النيل، وقد تتضاءل هذه الحصة لتصل إلى ٣٤ مليار متر مكعب سنويًا، وهو ما يشكل كارثة محققة لمصر، في حال حدوثه، نتيجة للدمار الذي سيصيب الزراعة والثروة الحيوانية ويوقف مشروعات التنمية بها، إلى جانب الآثار البيئية المدمرة والجفاف مما قد يدفع المنطقة للدخول في صراعات عسكرية على المياه أو ما يعرف بحروب المياه (الهيئة العامة للاستعلامات، مصر وقضية المياه، ٢٠٢١/٥/١). .

و أنه لو استمرت أثيوبيا في اقامة السدود الاخرى المكملة لسد النهضة (اربعة سدود) مما سيقلل حصة مصر المائية بحوالي ١٥ مليار متر مكعب سنويًا، كما سيؤثر ذلك الانخفاض في مستوى المياه بشكل مباشر على ٣ ملايين فدان من الأراضي الزراعية في مصر، وفقدان فرص العمل والدخل لحوالي من ٥ إلى ٦ ملايين مزارع، ويتوقع كذلك زيادة العجز في إنتاج الطاقة المائية في مصر إلى جانب انخفاض مستوى بحيرة ناصر إلى حوالي ١٥ متر، وذلك إلى جانب حدوث فترات جفاف وتدهور في نوعية المياه في مصر.

الفرع الثاني: الآثار غير المُباشرة للسد: الآثار الاقتصادية والاجتماعية العامة

قام مجموعة من الباحثين بإجراء استطلاع لتقصي آراء مئة من المتخصصين، من المراكز المتخصصة في مصر منها مركز البحوث الزراعية والمركز القومي لبحوث المياه ومركز بحوث الصحراء والمركز القومي للبحوث، بخصوص الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسد النهضة على الريف المصري، وقان الباحثون باستخدام طريقة تتبع التنبؤ الاجتماعي، التي ترتكز على استنتاج المعطيات حول قضية موضوع البحث معرفة وتحليل أراء المتخصصين حولها، وتوصلت الدراسة إلى اتفاق معظم المتخصصين على أهم الآثار الآتية: (بدير وآخرون، ٢٠١٥ ، ص١٣٨٧-١٩٨٩)

١ . اتفاق المتخصصون بنسبة تتجاوز ٦٠ % على أن بناء السد سيؤدي لنقص الحصة السنوية من المياه وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وزيادة معدل الهجرة من الريف إلى المدن، والتغير في نوعية المحاصيل، وبعض الانشطة الاقتصادية الريفية، وبطء النمو الاقتصادي الريفي وزيادة الفجوة الغذائية.

٢ . اتفاق بنسبة ما بين ٤٠ و ٦٠ % أن سد النهضة سيزيد مشكلات الزراعة ويستنزف المياه الجوفية، وستزيد والحاجة لوجود برامج ضمان اجتماعي ريفي، وستقلل فرص استصلاح الاراضي، وتدهور قطاع الصناعة الزراعية، وانخفاض مستوى خصوبة التربة، وزيادة هجرة عمالة الريف للدول العربية، وتحكم أثيوبيا بالمياه في مصر.

٣ . اتفاق بنسبة أقل من ٤٠ %: أن سد النهضة سيزيد تبوير الأراضي الزراعية وانخفاض سعرها وقيمتها الإجتماعية وسيضر بالثروة السمكية، ويؤدي لتدهور نوعية الحياة بالريف، وسيزيد من انتشار الأمراض المزمنة وضعف التفاعل الاجتماعي والمشاركة وتدهور المستوى التعليمي وتدني مكانة المرأة الريفية.

المبحث الثاني

المفاوضات المصرية الاثيوبية والخيارات المصرية

حرصت مصر منذ القدم ونظراً لحساسية موقعها الجغرافي بالنسبة لحوض النيل، ولكونها تمثل دولة المصب إلى تنظيم علاقتها بدول حوض النيل الاتصال بشكل دائم بدوله بالاتفاق على الأسلوب الأمثل لاستغلال مياه نهر النيل بما يعود بالنفع على كل دول الحوض مع الحفاظ على حق مصر التاريخي في مياه نهر النيل. واستطاعت مصر النجاح في ذلك من خلال عقد العديد من الاتفاقيات سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي، يصل عددها إلى أكثر من ١٥ اتفاقية ، وقع بعضها أبان فترات الاستعمار و كان لها تأثير على العلاقات الحالية بين مصر و دول الحوض. ومن أهمها اتفاقية "مبادرة حوض النيل NBI عام ١٩٩٩"، والتي وقعت تسع دول افريقية هي مصر، والسودان، وأثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا، وأوغندا، ورواندا، وبوروندي، والكونغو الديمقراطية (مبادرة حوض النيل، موقع مقاتل من الصحراء، ٢٠٢٢/٥/١١). ولأول مرة انضمت كافة دول حوض النيل إلى شكل من أشكال التعاون بينهم بصفة أعضاء عاملين باستثناء إريتريا التي اكتفت بصفة مراقب، هذه الإتفاقية تأسست بهدف وضع استراتيجية للتعاون بين دول حوض النيل والانتقال من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات، وقد حملت شعار المبادرة شعار تحسين معدلات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر؛ وقد اشتملت المبادرة على ٢٢ مشروعاً موزعة على محورين: (مصر ودول حوض النيل، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢/٥/١١)

أ- مشروعات الرؤية المشتركة على مستوى دول الحوض العشر، وقد وزعت تلك المشروعات على دول الحوض ليقوم كل منها بدوره فيها ،واحتفظت مصر بمشروعات التدريب التطبيقي .

ب- مشروعات الأحواض الفرعية ،وقد قسمت تلك المشروعات إلى منطقتين يقع تحت كل منها مجموعة من المشروعات :

- مشروعات نيل هضبة البحيرات الاستوائية .
- مشروعات النيل الشرقي .

المطلب الأول: الحوارات والمفاوضات بين مصر وأثيوبيا منذ بناء سد النهضة حتى ٢٠٢٠

اعَتبر تشيد وبناء سد النهضة الأثيوبي نقطة فارقة في التاريخ الإفريقي بمجمله وتاريخ الشرق الأوسط، لأنه سيخلق حالة من القلق الوجودي لبعض الدول، ولا سيما مصر، الأمر الذي سيقود في النهاية بحسب الكثير من الخبراء الى صراع حاد وإعلان الحرب لتأمين المياه، وهذا يتفق مع رأي " كينف ابراهام " رئيس المعهد الاثيوبي للسلام والتنمية في افريقيا.

الحديث عن عدد الاجتماعات والحوارات والاحداث بين مصر وأثيوبيا يطول منذ اعلان الاخيرة عن تشيد سد النهضة، فهذه الحقبة شهدت أربعة انظمة سياسية متباينة في مصر للتعاطي مع قضية ملف سد النهضة، والتي شهدت نوع من المد والجزر وكثير من التخبط في إدارة هذا الملف الاستراتيجي بالنسبة لمصر، ومرت المفاوضات بعدة مراحل وسنوضحها كالتالي:

الفرع الأول: تقرير لجنة الخبراء:

أ. فترة بعد ثورة يناير ٢٠١٠ "الحكم العسكري"

شهدت العلاقات المصرية الافريقية الكثير من التدهور ابان ثورة يناير بعد محاولة اغتيال الرئيس المصري المخلوع (محمد حسني مبارك ، وبعد نجاح ثورة يناير ووصول المجلس العسكري على مقاليد الحكم في مصر؛ تفاعلت الدولة المصرية على المستوى الرسمي والشعبي للتعاطي مع ملف سد النهضة ولعل من اهمها (زيارة الوفد الشعبي) والتي اقترحها د: مصطفى الجندي وزير الشئون الأفريقية في الحكومة الوفديه؛ ولقد ضم هذا الوفد عدد كبير من رموز مصر السياسيين والبرلمانيين والدبلوماسيين وعدد من مرشحي الرئاسة (رضوان وآخرون، ٢٠٢٠، ص٤) .

ولقد لاقت هذه الزيارة ترحيبًا دبلوماسيًا وشعبيًا في أثيوبيا حيث صرح رئيس البرلمان الاثيوبي أن زيارة هذا الوفد وبهذا الحجم يعكس جدية مصر في اعادة المفاوضات؛ وأدت هذه الزيارة لنتائج كثيرة من اهمها: (رضوان وأخرون، ٢٠٢٠، ص٥).

١. تشكيل لجنة من الخبراء من الجانبيين للتأكد من عدم تشكيل السد خطر على المصالح المصرية.

٢. تعليق أثيوبيا واوغندا التصديق على اتفاقية عنتيبى ٢٠١٠م حتى تمر مصر من المرحلة الانتقالية الحالية.

٣. قيام رئيس الوزراء الاثيوبي بزيارة مصر.

وبعد زيارة الوفد الشعبي قام رئيس الوزراء المصري السابق عصام شرف في مايو ٢٠١١م بزيارة رسميه لأثيوبيا لتحديد النقاط الأساسية في ملف سد النهضة ؛واثمرت عن عدة نتائج:

١. توطيد العلاقات وتأكد الجانب الاثيوبي من جدية المفاوضات المصرية.

٢. تشكيل لجنه من الخبراء في (سبتمبر ٢٠١١م) تتكون من ٦ محليين من منصر وأثيوبيا والسودان و ٤خبراء دوليين في مجال هندسة السدود والموارد المائية.

وعقدت هذه اللجنة اجتماعين؛ الاول في مايوا ٢٠١٢م في اديس ابابا والثاني في يونيو ٢٠١٢م في القاهرة للاطلاع على المستندات؛ وحققت هدفها المنشود واتفقوا على الاسناد الى مكاتب استشارية دولية.

ب. فترة الرئيس المعزول: محمد مرسي

بعد انتهاء المرحلة الانتقالية وانتخاب الدكتور محمد مرسى كرئيس لمصر؛ لكن بالرغم من ذلك شهدت فترة الرئيس مرسي حالة من التخبط والضبابية في العلاقات المصرية الاثيوبية وقضية سد النهضة ، فلم تكن هناك استراتيجية واضحة لمعالجة الازمة.

وشهدت هذه الفترة وضع التقرير النهائي للجنة الدولية للخبراء بخصوص سد النهضة والذي أكد ان الدراسات الاثيوبية غير كافية لتحديد مخاطر سد النهضة (المفتي ، ٢٠٢٠ ،ص٢)، مما اشعل حالة من الغضب المصري على المستوى الرسمي والشعبي مما دفع الرئيس مرسي الى عقد مؤتمر شعبي يضم مختلف القوى والنخب والسياسية للتشاور في الخطوات اللازمة للتعامل مع ذلك، هذا المؤتمر الذي نقل على الهواء مباشرة دون علم الشخصيات التي حضرت الاجتماع ، والذي اقترح بعضهم اتخاذ خطوات عسكرية تجاه أثيوبيا (مديرية الدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٠، ص٢٠)، مما اثار غضب الشعب الأثيوبي تجاه ما اسماه الاعلام الاثيوبي كراهية الأثيوبي وافريقيا ؛ مما ادى لتعليق المفاوضات حول سد النهضة؛ والقى الرئيس الاثيوبي (هايلى مريام) كلمة للرد على الاجتماع واذيع من الاقمار الصينية والذي جاء فيها ان احتمالية اعلان مصر حرب على أثيوبيا بسبب سد النهضة هو امر اشبه بالجنون، ان الرئيس المصري (محمد مرسى) تعمد اذاعة الاجتماع لتحسين شعبيته امام الشعب المصري.

ج. الرئيس المؤقت (عدلي منصور)

بعد ثورة ٣٠ يونيو وسقوط الرئيس مرسى وجماعة الاخوان المسلمين؛ تم تعيين المستشار عدلي منصور كرئيس مؤقت للبلاد؛ ورجعت مصر مرة أخرى لمرحلة انتقالية الأمر الذي كان في مصلحة أثيوبيا، وبالرغم من ذلك فلقد أولى الرئيس عدلي منصور قضية سد النهضة اهتماماً كبيراً بالتنسيق بين الرئاسة ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الري للعمل على أكثر من جهة في تلك القضية من خلال اجراء اتصالات بالدول الافريقية، وبعض دول الخليج التي تربطها علاقات مع أثيوبيا مثل الإمارات والسعودية للضغط على أثيوبيا للعودة للمفاوضات، كذلك التواصل مع الصين وايطاليا ليتوقفوا عن مساندة بناء السد في أثيوبيا، هذه السياسية التي اثمرت في النهاية وأعادت أثيوبيا مرة اخرى الى طاولة المفاوضات وعقد اجتماع بين وزراء الري في (مصر وأثيوبيا والسودان) فى نوفمبر ٢٠١٣م وديسمبر ٢٠١٣م ويناير ٢٠١٤م ؛سعت مصر خلال تلك المفاوضات الى التوصل الى حل سلمى والوصل الى اليه مشتركه مع الجانب الأثيوبي.

د. الرئيس عبد الفتاح السيسى

تعد هذه المرحلة مرحلة فارقة حيث اعادت الكثير من إعادة الهيبة المصرية على صعيد القارة الافريقية والعلاقات المصرية الاثيوبية، وبدأت مرحلة جديدة بعودة المفاوضات بين الطرفين (مصر وأثيوبيا) وكانت بداية التقارب في القمة الإفريقية في غينيا يونيو ٢٠١٤م والتي شهدت عودة المفاوضات على مستوى القمة الرئيس المصري /عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الأثيوبي/ هايلى مريام ؛ والتي أكدت بأن النيل أساس الحياة في مصر وتقرر تشكيل لجنة عليا من البلدين تخضع لإشرافهما المباشر لمتابعة التعاون بين البلدين في جميع المجالات (رضوان وآخرون، ٢٠٢٠، ص٧).

وفي ذات الاطار ارسلت أثيوبيا دعوة رسمية للرئيس المصري لزيارة أثيوبيا، واستجاب الرئيس المصري وقام بزيارة رسمية لأثيوبيا استمرت لثلاث ايام من٢٣ الى ٢٦ مارس ٢٠١٥م. هذه الزيارة التي شهدت حفاوة كبيرة على المستوى الرسمي والشعبي، حيث القى الرئيس المصري كلمة في البرلمان الأثيوبي بكامل هيئته الذي اكد فيه الضرورة الابتعاد عن أي خلاف يهدد علاقات البلدين وان العلاقات المصرية الاثيوبية اقوى من شيء، وهتف الرئيس الأثيوبي (تحيا الصداقة المصرية – الأثيوبية) (رضوان وآخرون ، ٢٠٢٠ ، ص٨).

الفرع الثاني: اتفاق إعلان المبادئ ٢٠١٥

تم توقيع اتفاق اعلان المبادئ بين مصر والسودان وأثيوبيا عام ٢٠١٥، وحرصت أثيوبيا على توقيع الاتفاق، لمنح بناء السدّ المشروعية القانونية التي يحتاجها والتي لا تتفق مع بعض مبادئ القانون الدولي، في حين أنّ طرفي الاتفاق الآخرين مصر والسودان اكتفيا من الاتفاق على تعهد اثيوبي بإنجاز المشروعات التي تتعلق بأمن السد التي اقرها الخبراء والتي لا توجد هيئة مستقلة تراقب تنفيذها بشكل كامل، بمعني موافقة ضمنية من دول المصب على تشيد السد ، واستمرت أثيوبيا في بناء السد في الفترة اللاحقة واعتمدت التسويف والمماطلة، وعجزت السياسة المصرية من منع أثيوبيا من اكمال بناء السد خلال فترة التفاوض، وخلا الاتفاق عن الاعتراف بحقوق مصر والسودانية التاريخية في مياه النيل، بل اكتفى بعبارة الانتفاع العادل والمنصف للمياه (شافعي، ٢٠١٥، ص٣).

الفرع الثالث: فشل التفاوض بين الأطراف:

شهدت الفترة التي تلث اعلان المبادئ حدوث خلافات حول هوية وطبيعة المكتب الاستشاري الذي سيعد تقارير حول أمان السدّ، فقام كل طرف بالاعتراض على طبيعة ومهام المكتب الاستشاري الذي عرضه الطرف الآخر، مما أدى لتعثر المفاوضات ، مما دفع مصر للإعلان عن فشل المفاوضات في ١٢ تشرين الثاني من العام ٢٠١٧. وعقب تلك الجولة عدد من الاجتماعات بين الطرفين على مستوى الوزراء، ومسؤولي المخابرات، والتي شهدت تكوين عدد من اللجان بين الاطراف، والتي لم تستطيع بدورها من الوصول لنتائج ترضي كل الاطراف، مع استمرار أثيوبيا في عمليات اكمال بناء السد، دون تقديمها أي التزامات بخصوص ملء السد (عبد الحميد، ٢٠٢٠، ص٣).

الفرع الرابع: تدخّل الولايات المتحدة:

اثناء كلمة الرئيس السيسي في كلمته امام الجمعية للأمم المتحدة اعلن فشل المفاوضات الثلاثية ، وطلبت مصر رسمياً تفعيل المادة العاشرة من إعلان المبادئ، بهدف ايجاد وسيط بين الأطراف. فتقدمت الولايات المتحدة لتلعب دور الوسيط لتقطع الطريق أمام كلاً من الصين وروسيا اللتان ابديتا رغبتهما في لعب دور الوسيط، ٣٨. ورحبت جميع الاطراف بالوساطة الأمريكية وبدأت المفاوضات برعاية الولايات المتحدة وبحضور البنك الدولي، وواصلت اللجان الفنية اجتماعاتها في القاهرة وأديس ابابا والخرطوم وواشنطن للتوصل للتوافق

حول قواعد ملء وتشغيل السد، وصدر في منتصف فبراير ٢٠٢٠ بيان مشترك عن الدول الثلاث أكد توصل الوزراء إلى اتفاق حول الملء والتشغيل في سنوات الجفاف، والجفاف الممتد، وهو ما سيتم صياغته في اتفاق قانوني سيتم التوقيع عليه في واشنطن بعد أيام (مديرية الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠، ص٢٣).

في نهاية هذا الاجتماع، أعلنت مصر التوقيع بالأحرف الأولية على الاتفاق الذي طرحته الولايات المتحدة تأكيداً على جدية الدولة المصرية، وعلى ضوء ما يحققه الاتفاق من الحفاظ على مصالحها المائية وضمان عدم الإضرار الجسيم بها والتزاماً بإعلان المبادئ ومصالح كل الأطراف. لكن السودان أمتنع عن التوقيع بدعوى أن الاتفاق جزئي لم تكتمل فيه كل التفاصيل حيث تحتاج لمزيد من التفاوض (جمعة، اليوم السابع ، ٢٠٢٠/٤/٧).

في المقابل أثيوبيا رفضت التوقيع على مسودة الاتفاق وانسحبت من المفاوضات، معتبرة الصيغة الاخيرة في مسودة الاتفاق لا تعكس ما جرى في المفاوضات وتمثل انحياز الولايات المتحدة لمصر (عبد الحميد، ٢٠٢٠، ص٣) . لذلك وكما أشارت بعض التقارير الصحفية اتخذت الولايات المتحدة قرارًا بوقف بعض المساعدات الأميركية لأثيوبيا وتأتي هذه الخطوة في اطار ضغط الولايات المتحدة على أثيوبيا للعودة للمفاوضات التي ترعاها ٤٠ . ومع ذلك فلقد بقي حجم الضغط الامريكي على أثيوبيا في حده الادنى والذي لم يتجه نحو وقف القروض او أي تمويل يقدم عبر البنك الدولي او صندوق النقد لأثيوبيا، كذلك لم يكن هناك موقف حاسم من الولايات المتحدة في اجتماع مجلس الامن حول سد النهضة.

الفرع الخامس: رفع القضية إلى مجلس الأمن الدولي:

نتيجة لفشل الوساطة الامريكية وادارة ملف المفاوضات بين مصر وأثيوبيا، تقدمت مصر رسمياً برفع القضية لمجلس الأمن الدولي، وعقدت جلسة استماع نتج عنها عدد من التصريحات الدبلوماسية مع تأكيد الاعضاء ان قضية السد تتبع الاتحاد الافريقي نتيجة لرفض أثيوبيا للتدخل الدولي، ومطالبتها أن تكون رعاية هذا الملف للاتحاد الأفريقي، وبالرغم من كل جولات المفاوضات لم تتوقف أثيوبيا على اكمال بناء السد، وعمدت للبدء بالمرحلة الأولى من الملء، بشكل منفرد، متجاوزة كل الدعوات الدولية والقارّية بعدم البدء بأي فعل بخصوص السد بشكل منفرد دون التوافق مع الأطراف الأخرى. فأنكرت في البداية البدء بالملء، ثم اعترفت أنّ المرحلة الأولى للملء تأتي فقط استغلالًا لمياه الأمطار الغزيرة؛ لكن

الحكومة السودانية بدأت تلاحظ انخفاض في منسوب المياه لديها عقب الملء الأول للسد والذي بدوره سيؤثر على حصة مصر(مديرية الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠، ص٢٣).

المطلب الثاني: الخيارات المصر تجاه سد النهضة

الفرع الأول : الخيار التقني

يرتكز الخيار التقني بحسب عدد من الدراسات المتخصصة على العمل على مجموعة من السياسات التي تقدر الدراسات قدرتها على توفير حوالي ٤٠ مليار متر مكعب من المياه مما قد يعوض الفاقد المتوقع من حصة مصر من المياه نتيجة بناء سد النهضة.

ففي دراسة حديثة صادرة عن المعهد المصري للدراسات ، المنقول من مجلة الأبحاث البيئية البريطانية العريقة (Environmental Research Letters) بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٢١ والتي نشرت بحثاً أجرته جامعة جنوب كاليفورنيا بالتعاون مع جامعة كورنيل ووكالة الفضاء الأمريكية (ناسا)، تحت إشراف عامل الفضاء المصري د. عصام حجي، والذي جاء تحت عنوان: "عجز ميزانية المياه في مصر وسياسات مقترحة لتخفيف سيناريوهات ملء سد النهضة". حدد البحث حجم العجز المائي لمصر الذي من المتوقع أن يسببه سد النهضة وآثاره الاقتصادية، وقدم حلولاً مقترحة للتغلب على العجز المائي السنوي المتوقع حدوثه أثناء فترة ملء السد (حجي، ٢٠٢١ ، ص٢٣).

هذه الدراسة التي تعتمد على استخدام مؤشر الجدوى المحدد حسب الاحتياج كأساس للتقليل من اثار من آثار مشروع سد النهضة على مصر ، والتي وجدت بحسب هذه المؤشر ان على مصر العمل على اعادة تقييم التشغيل الحالي لمحطة الطاقة الكهرومائية للسد العالي في أسوان للتخفيف من النقص القادم في المياه، مع تعدد مشاريع استخراج و زيادة سحب المياه الجوفية كدعم لها، كخيار مؤقت حفاظاً على الطلب على المياه. وتبني استراتيجيات المحافظة على المياه في القطاع الزراعي ، بتنوع المحاصيل التي تحتاج كميات اقل من المياه، كذلك تقترح الدراسة بأنه ونظراً لأن أثيوبيا تقوم حالياً بتأجير أراضيها الزراعية لدول متعددة، فيمكنها توفير عقد إيجار طويل الأجل، بسعر تفضيلي، لبعض أراضيها الزراعية الفائضة لاستخدام مصر كطريقة للتعويض المباشر عن الخسارة في إنتاج المحاصيل، سيكون هذا الحل مفيداً أيضاً لأثيوبيا عندما يتم إعادة الأراضي المؤجرة إلى الإدارة الإثيوبية.

وتقترح الدراسة بأنه نتيجة للاستفادة الكبيرة التي ستحصل عليها أثيوبيا من فائض الكهرباء في السد فيوجب عليها ان تعوض مصر مالياً بسبب الاضرار المالية الناشئة من بناء السد هذا الامر يبدو مستبعداً لعدم امكانية تحقيقه في السياق السياسي والاقتصادي الحالي ، والذي يحتاج للاعتراف المتبادل بحجم الاضرار (حجي، ٢٠٢١، ص٢٣).

وفي دراسة سابقة للعالمين المصريين ولاء النشار وأحمد يماني بعنوان: إدارة مخاطر سد النهضة الإثيوبي الكبير على مصر ، والمنشورة باللغة الانجليزية في جامعة عين شمس (٢٠١٨) ، هذه الدراسة التي اعتمدت على مجموعة من الاستراتيجيات المقترحة والتي يمكن ان توفر مقدار ١٢.١ مليار متر مكعب من المياه هذه الاستراتيجيات التي تم تكييفها من عدد من الابحاث والدراسات المنشورة لتوفير حل متكامل لنقص المياه التي تعانيه مصر بسب سد النهضة ومن اهم هذه الاستراتيجيات ما يلي: (El-Nashar, Elyamany،٢٠١٨)

١- الابتعاد عن زراعة الارز والنباتات الأخرى التي تستهلك المياه والذي سينتج عنه توفير مليار متر مكعب من الماء سنويًا لمصر.

٢- استحداث نظام الري السطحي عن طريق تحويل الحقول الصغيرة القنوات من القناة السطحية إلى الأنابيب. هذا سيوفر ٤٢ ٪ من الماء المهدرة بسبب التسرب والتبخر ، حيث تبلغ كمية المياه المستخدمة في الزراعة حوالي ٤٠ مليار متر مكعب سنوياً، وتبلغ كفاءة نظام الري السطحي ٥٠٪ - ٦٠ % فقط ، حيث تبلغ خسائر المياه بسبب التسرب والتبخر في الري السطحي حوالي ١٧.٦ مليار متر مكعب. لذلك فالتحويل لنظام الأنابيب سيوفر حوالي ٧.٤ مليار متر مكعب من المياه.

٣- الانتقال الى استخدام نظام ري ثلم "سرابات" ثابت مما يوفر حوالي ٣٥٪ من الماء المهدر والذي يساوي ٠.٢٤ م ٣/ م ٢. وعليه فإنه يمكن توفير هي ٩.٣٦ مليار متر مكعب من المياه.

٤- استخدام طرق الري الحديثة التي تعتمد على الرش والري بالتنقيط في الاراضي المزروعة حديثاً مما سيوفر مقدار ٨.٨ مليار م ٣ من نظام الري السطحي.

٥- تعديل النمط الزراعي باستخدام المحاصيل ذات الاستهلاك المنخفض للمياه

٦- توفير بدائل للموارد المائية المتاحة عن طريق:

أ. إعادة استخدام مياه الصرف الصحي والمياه العادمة المعالجة وقد قدمت الدراسة رؤية تخطيطية لحجم مياه الصرف التي سيُعاد استخدامها للري للوصول إلى قيمة ٨.٣ مليار متر مكعب/ السنة بحلول عام ٢٠١٧ . كذلك تقديم مخطط لإعادة استخدام المياه العادمة المنزلية والصناعية أن تكون حوالي ١.٥ مليار متر مكعب / السنة بحلول عام ٢٠٢٥.

ب. اعتماد تقنية تحلية مياه البحر للشرب والزراعة. لكن هذه التقنية تتميز بارتفاع الكلفة حيث تبلغ كلفة تحلية مياه البحر متر مكعب واحد ٥ جنيهات

ج. حفر آبار جديدة في الصحراء والتي هي في الغالب عميقة وغير قابلة للتجديد ، حيث يبلغ متوسط معدل الضخ من هذه الخزانات في الوقت ،الحاضر هو حوالي ١.٥ إلى ١.٨٥ مليار متر مكعب/السنة.

وقد طرحت مؤسسة بحثية ألمانية إنشاء صندوق تعويضات خاص بسد النهضة يمثل مساراً بديلاً للخلافات والصراع المحتمل، بحيث تقوم مصر بالمشاركة في تعويض أثيوبيا عن الآثار الاقتصادية الناتجة عن تمديد فترة عملية الملء لفترة زمنية أطول، ويمكن حساب تكاليف الفرصة البديلة التي ستتكبدها أثيوبيا من شقين: القيمة المالية للكهرباء التي لم تتمكّن أثيوبيا من توليدها، والفوائد الاقتصادية المقابلة لها، وربما تقوم ألمانيا وشركاؤها الأوروبيون بدور كبير في تمويل هذا الصندوق، إضافة إلى ذلك، يتعين إشراك دول الخليج العربية في عملية التمويل، باعتبارها من أبرز شركاء دول النيل الثلاث المتأثرة، حيث ستستفيد هذه الدول من التسوية السلمية والمستدامة لهذا النزاع المائي، نظراً لاستثماراتها الضخمة في حوض النيل، وخاصة في القطاع الزراعي (حسن ، ٢٠٢٠ ، ٥٦)

الفرع الثاني: الخيار الدبلوماسي

يعتبر الخيار الدبلوماسي من أكثر الخيارات التي ركزت عليها الدراسات والابحاث كأكثر الادوات فاعلية والتي يجب أن تركز عليها الدولة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة والتعنت الاثيوبي، حيث تركز الدراسات على ضرورة انتهاج مسارات دبلوماسية متعددة لمواجهة الرفض الاثيوبي للاعتراف بالحقوق التاريخية والقانونية لمصر بمياه النيل، حيث اشارت احدى الدراسات ان على مصر استخدام ما يعرف بالدبلوماسية الاكراهية Coercive Diplomacy (Alexander George (ed.), ، ٢٠٠٣) هذه الاستراتيجية التي تعمل على تعزيز التضامن الدولي والاقليمي المساند للحق المصري في مواجهة أثيوبيا، مما سيقود لتعزيز

فرص الضغط على أثيوبيا والتصعيد بدءاً بالعقوبات والمقاطعة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية ، وهذا يتطلب ان تفعل مصر اذرعها السياسية والدبلوماسية لخلق نوع من الضغط السياسي والدبلوماسي لتحويل افكار ومشاعر الاطراف المتخاصمة وتجيرها لصالح عدالة قضيتها وحقوقها (ابو زيد، ٢٠١٤ ، ص٢٩). وذلك عبر تبني حملة دبلوماسية مخططة على الصعيد الاقليمي والدولي لتعريف العالم بحجم وماهية الاضرار التي ستلحق بمصر من جراء بناء أثيوبيا لسد النهضة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي ، وتبني استراتيجية تظهر ان بناء أثيوبيا لسد النهضة خطط ليضر بالمصالح المصرية وانها الطرف المعتدي مما سيضيف حالة من الغموض حول الدور الاثيوبي (ابو زيد ، ٢٠١٤ ، ص٤٥).

كما ان على مصر تكثيف نشاطها الدبلوماسي من خلال جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية على اتخاذ وسائل ضغط أكثر فاعلية تجاه أثيوبيا في ما يتعلق بسياساتها المائية، وذلك عبر التحرك الدبلوماسي الجماعي والمتعدد الأطراف، ومن ضمنها استعانة مصر بدول الخليج كالسعودية والامارات وقطر نظراً لاستثماراتها الضخمة في حوض النيل، ولا سيما في القطاع الزراعي (Von Lossow, Stephan Roll, 2020) و حثهما للضغط على أثيوبيا لاتخاذ مواقف تتفهم طبيعة حاجة ووجودية قضية المياه بالنسبة للمصر وتشجيع هذه الدول على فرض عقوبات دبلوماسية على أثيوبيا عبر قطع علاقاتها التجارية مع أثيوبيا ، ومنع تصدير النفط لها في حال استمرارها في سياسة التعنت حول مطالب مصر العادلة في قضية المياه كذلك على مصر فتح قنوات اتصال فعالة بكل الدول الإفريقية في منطقة القرن الإفريقي وشرقي ووسط إفريقيا، سعيا الى محاصرة أثيوبيا ، وتقليل خياراتها السياسية والدبلوماسية مع جيرانها، يتم و يمكن تفعيل تلك الاستراتيجية عبر توثيق الروابط بدولة جنوب السودان، ودعوة الدول الأربع الموقعة على اتفاقية عنتيبي (أوغندا رواندا تنزانيا كينيا) بالرجوع عن الاتفاقية، وأن تعلن اعترافها بحق مصر في حصة مائية ثابتة لا تقل عن ٥٥ مليار متر مكعب، مقابل تفعيل الاستثمارات والمنح التي تقدمها الحكومة المصرية بالتعاون مع شركائها دول الخليج (ابو النور ، ٢٠١٦ ، ص١٥٢). وينبغي على مصر تفعيل الاطار الاقليمي لحوض النيل القائم فعلاً والمدعوم من البنك الدولي ، حيث يمكن تشكيل آلية لفض المنازعات من مجلس وزراء حوض النيل (نايل- كوم) الذى يضم الوزراء المسئولين عن

شؤون المياه في جميع الدول الأعضاء في مبادرة حوض نهر النيل ، حيث تعد لجنة نايل- كوم أعلى هيئة سياسية لصنع القرار في مكتب مبادرة حوض النيل، على أن تكون القرارات التي تتخذها هذه اللجنة ملزمة لجميع الدول المشاطئة للنهر(حسن ، ٢٠٢٠ ، ص٥٩)

ويمكن لمصر استخدام دبلوماسية المسار الثاني لإيجاد قوى خارجية قادرة على التوسط بين مصر وأثيوبيا ، كالولايات المتحدة والصين وان كانت الولايات المتحدة اصبحت وسيطاً غير مقبول لدى أثيوبيا بعد انسحاب الأخيرة من مفاوضات واشنطن ، وكذلك الصين تبدو وسيط غير نزيه ولا سيما انها تشارك في تمويل سد النهضة وترغب في وجود موطأ قدم لها في القرن الافريقي لمنافسة الدور الامريكي ؛ لكن بإدراك الدبلوماسية المصرية لطبيعة المصالح للدول الكبرى وبممارسة مزيد من الضغط ومزيد من ثقل مصر السياسي تستطيع تجيير الولايات المتحدة والصين لصالحها في هذه القضية للضغط على أثيوبيا للانصياع للحقوق المصرية (حسن ، ٢٠٢٠ ، ص٥٦).

كذلك على مصر استغلال علاقتها مع اسرائيل في الضغط على اثيوبيا للانصياع للحقوق المصرية في مياه النيل، ولا سيما بأن إسرائيل تحظى بمكانة كبيرة في أثيوبيا منذ عقود فليس من الصعب رؤية الدور الإسرائيلي المتنامي في دول المنبع، عبر التعاون في الشؤون الزراعية، أو في بناء السدود، أو حتى في دفع هذه الدول إلى المحاولة الدائمة لابتزاز مصر وطلب المال مقابل المياه، ومن خلال الدعم الإسرائيلي لأثيوبيا في بناء السدّ، والتعاقد مع شركات إسرائيلية في مجال قواعد البيانات والاتصال لإنشاء شبكات خاصة بالسدّ، الاعتماد على فريق استشاري إسرائيلي لدى وزارة المياه الأثيوبية (مديرية الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠، ص٢٥).

كذلك من السناريوهات المطروحة استمرار دعم مصر للمعارضة الاثيوبية المركزية المتمثلة في الأروروميو والتي هي جماعة عرقية تنشط في إثيوبيا، وشمال كينيا، وأجزاء من الصومال، وتشكل الجماعة أكبر مجموعة إثنية في أديس أبابا بحسب إحصاء أجرى عام ٢٠٠٧، إذ تبين أن عدد المنتمين إليها يبلغ ٢٥ مليون نسمة من مجموع سكان البلاد البالغ ٧٤ مليوناً، و«أوروميا» هو أكبر الأقاليم التي تتكون منها إثيوبيا، ويحيط بأديس أبابا كليًا، والتي تطالب بمزيد من الحرية والديمقراطية، وتطالب باستقلال اقليم أورومبا، هذا الدعم المصري الذي

سيشكل بدوره اداة ضغط رئيسية وفاعلة على حكومة أديس بابا للخضوع للحقوق المصرية (فرج، ٢٠٢١، ص١١).

وترى بعض الدراسات في حالة فشلت جهود الوساطة الدبلوماسية لحل الخلاف على قضية السد فعلي مصر اللجوء الى الدبلوماسية في إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن مرة أخرى ، والذي يعتبر بديل اخير في خيار الدبلوماسية المصرية ، والذي ينبغي ان تركز عليه مصر في حالة التأكد من تعمد إحدى دول المنابع – أو بعضها – الاضرار بتدفق مياه النيل ، ورغم أن هذا الخيار قد لا يكون مرغوبا لكونه تم تجربته ، إلا أنه ينبغي الاستعداد بجدية ، مع تكثيف الجهود لضمان التأييد الإقليمي والدولي – وخاصة من جانب الدول الكبرى – في حالة اللجوء إليه والتي قد تعطله او تستخدم حق الفيتو ضده(قنصوه ، ٢٠٢٠ ، ص٢٦).

الفرع الثالث: الخيار القانوني

يعتبر من الخيارات التي يمكن ان تلجأ لها مصر رفع قضية النزاع في سد النهضة لمحكمة العدل الدولية بصفتها احد اجهزة الامم المتحدة ، فبحسب المادة ٩٣ من ميثاق الامم المتحدة " تعتبر جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة أطرافاً في النظام الاساسي لمحكمة العدل الدول" ، ويعتبر اللجوء لمحكمة من قبل الاطراف اختيارياً ، ويحتاج الاتفاق من اطراف الخصومة للتوجه للمحكمة بحسب المادة ٣/٣٦/ من النظام الاساسي للمحكمة (سرحان ، ١٩٨٠ ، ص٥٠٩وما بعدها) ، ولكن قضية الالتجاء لمحكمة العدل العليا غير متضمن في اتفاقية الخرطوم ، كما ترفضه أثيوبيا ، لذلك في حالة استمرت أثيوبيا بالرض للالتجاء لمحكمة العدل الدولية ، فيمكن لمصر الاستعانة بالأجهزة الاخرى في الامم المتحدة كالأمانة العامة ومجلس الامن ، والجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية التي يمكنها الطلب من محكمة العدل الدولية تقديم الفتاوى والرأي القانوني ، ولكن تعتبر فتاوى المحكمة في هذه الحالة استشارية وليست ملزمة للأطراف ، كذلك قد تستغرق وقتاً طويلاً(ابو علي ، ٢٠١٩ ، ص ص ٧-٨).

الفرع الرابع: الخيار العسكري

بعد تعثر جولات المفاوضات بين مصر وأثيوبيا والتي استمرت لسنوات دون انصياع أثيوبيا لأي اتفاقية ودون توقفها في أي مرحلة من مراحل المفاوضات عن استكمال بناء السد يتفق عدد كبير من المراقبين، على تضاؤل فرص الحل الدبلوماسي، لأزمة سد النهضة وأن الامور

ستصل للصدام العسكري بين الجانبين، ربما يصبح أمرا حتميا بمرور الوقت، في ظل تراجع فرص الحل الدبلوماسي، ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان قضية المياه لمصر والسودان تشكل قضية وجودية.

وجاءت هذه التقديرات بعد اعلان مصر عقب فشل مفاوضات السد بأن كل الخيارات امامها مفتوحة؛ وبدأ مناورات عسكرية بين مصر والسودان والتي اتسمت بكثافة القوات المشاركة والتي حملت احدها اسم " نسور النيل ٢،١ " والأخرى " حماة النيل" ، ورافق ذلك قيام رئيس أركان الجيش المصري بجولة في دول الجوار الإثيوبي، وتوقيع عدد من بروتوكولات التعاون العسكري والأمني في كل من جنوب السودان واوغندا وكينيا وبوروندي. كل هذا الحراك اختتم بزيارة قام بها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى جيبوتي في ٢٧ مايو ٢٠٢١، كأول رئيس مصري يزور جيبوتي منذ استقلالها في ١٩٧٧ ، وكذلك دعم شريحة كبيرة من المصريين ووسائل الاعلام عبر تسخين الرأي العام والقيادة السياسية ، ودفعها لتوجيه عملية عسكرية قبل الملء الثاني للسد ، باعتبار ان الأزمة وجودية ولن يغفر التاريخ أي تهاون في التعامل معها. وبالرغم من ذلك فإن التعامل المسؤول في قضية سد النهضة يعتبر عملية معقدة ذات ابعاد كثيرة على الصعيد الداخلي والاقليمي والدولي وليس القدرات العسكرية فقط.

وبحسب الباحث والمؤرخ في الشؤون العسكرية صبحي توفيق بأنه في حالة اختارت مصر التوجه للخيار العسكري يجب ان تدرك ان التفوق العسكري وحده ليس سبباً لتحقيق مكاسب سياسية، لأن أثيوبيا تدرك ان هناك الكثير من الاعتبارات والقيود التي تحد من فاعلية القدرات العسكرية وان استخدام القوة العسكرية بما يتجاوز عنصر الردع لن ينجح ولن يكون متاحاً في كثير من الاحيان ، وبحساب التوازن العسكري للدول الثلاثة ، نجد ان السودان وحده يملك قدرات عسكرية قد تتفوق على القدرات الاثيوبية ، كما ان سد النهضة لا يبعد سوى ٤٠ كلم من حدوده وفى المدى الجوي لطائراته ، لذلك يشكل التعاون العسكري المصري – السوداني مصدر قلق لأثيوبيا في أي تصعيد ، ولا سيما لو سمح السودان للقوات المصرية بالانطلاق من اراضه او سمائه لتوجيه ضربة عسكرية للسد ، مع اجماع عدد من الخبراء ان الضربة لا بد ان تكون في الاسابيع الاولى قبل بدء أثيوبيا عملية ملء خزان السد (توفيق ، ٢٠٢١ ، ص١٦)

وبالرغم من كل النبوءات وبعض التهويل من بعض الجهات بأن الخيار العسكري بات وشيكاً لكن يبدو ان القيادة المصرية تتروى في اتخاذ مثل هذا القرار ؛ مع الاستعداد له لكن كمرحلة أخيرة مراعاة لعدد من الاعتبارات والمستجدات الواقعية الاقليمية والدولية ومن اهمها: (ابو الفضل ، ٢٠٢١)

١- التصريحات الامريكية والاوروبية التي تخشى من خطر الذهاب للخيار العسكري وآثاره المحتملة ، والتي لا تشكل تهديد مباشر مصر بقدر ما تحمل رسائل تطمين بأن الولايات المتحدة ستلقي بثقلها لحل الازمة سياسياً ، وبدأت تترجم ذلك عبر تعيين جيفري فيلتمان مبعوثاً خاصاً للقرن الافريقي وقيامه بزيارة عدد من الدول صاحبة العلاقة بهذه القضية ، ولا سيما ان الولايات المتحدة تربطها مصالح مع مصر وتحتاج مساعدتها في ملف القضية الفلسطينية ، ناهيك ان بسط الاستقرار في هذه المنطقة يؤمن المصالح الامريكية ونفوذها.

٢- خشية القاهرة من ان أي عمل عسكري قد يؤدي لتفتيت الدولة الإثيوبية التي تتسم بتباين وتعدد الخلافات العرقية ، والصراع المحتد بين حكومات الأقاليم والحكومة المركزية، وأي ضربة توجهها مصر للسد ستؤدي إلى انهيار دولة كبيرة ومهمة في المنطقة، أو تكاتف شعوبها وتطويق التناقضات البينية، وفي الحالتين هناك ثمن باهظ يمكن أن تدفعه مصر في القارة الأفريقية.

٣- توقيت عملية الضربة العسكرية والتي تتراوح ما بين ضربة مبكرة تتمكن أثيوبيا بعدها إعادة بناء السد، أو تأجيلها لما بعد مرحلة الملء الثاني، فيتم ملء خزان السد ولو جزئياً ، وسيصبح الوقت متأخراً ، مما سيؤدي لخروج المياه وحدوث فيضانات مدمرة قد تجرف مدناً بأكملها في السودان بما فيها الخرطوم العاصمة ، والتي قد يمتد آثارها لدلتا النيل في مصر.

وبالرغم من ذلك فتلك المعيقات والاعتبارات لا يمكن ان تكون سك استسلام من مصر للمطالب الاثيوبية ؛ ولكنها وسيلة تروي واتزان واستخدام خيارات وبدائل جديدة للضغط على أثيوبيا للاذعان للمطالب المصرية وتحقيق أهدافها بوسائل اقل خطورة وضرر للحفاظ على علاقاتها مع القارة الافريقية.

خاتمة

يتوقف نجاح التحركات والمساعي المصرية تجاه دول منابع النيل ، او أثيوبيا ، على القوة النسبية لمصر – بشقيها الخشنة والناعمة– ومدى قدرة التأثير لديها وتوظيف مصر لعناصر وأدوات القوة المتاحة لها والتنسيق بينها ، سواء كانت عناصر وأدوات قانونية أو دبلوماسية أو اقتصادية أو إعلامية أو ثقافية أو أمنية أو عسكرية.

وباستقراء الاحداث المتعلقة بقضية سد النهضة يرتكز الحل الواقعي والمنطقي على الاعتراف المتبادل بين مصر وأثيوبيا بالحقوق المشتركة في مياه نهر النيل على قاعدة " الكل يكسب ، Win–Win Strategy " فقضية مياه نهر النيل يجب ان تستثمر بين الاطراف بدون محصلات صفرية لأي طرف .

النتائج:

وباستقراء الاحداث المتعلقة بقضية سد النهضة وتطورها تمكنت الدراسة من الوصول للنتائج التالية:

١– شكل تعنت أثيوبيا وعدم اعترافها بحصة مصر والسودان التاريخية في مياه نهر النيل التي اقرتها المعاهدات الدولية احد اهم الاسباب لفشل المفاوضات ورفض السودان ومصر التوقيع على اتفاقية عنبتي ٢٠١٥

٢– اصبح هناك نوعاً من الثوابت في افريقيا تعارض الثوابت المصرية ولا سيما لدى دول المنبع وهو رفض اتفاقيات توزيع مياه النيل السابقة بإعتبارها من مخلفات الاستعمار مما يؤثر بشكل قاطع على مفاوضات سد النهضة

٣– تحاول أثيوبيا وبدعم من عدد من الشركاء الدوليين المماطلة والتسويف في مفاوضات سد النهضة في محاولة لكسب الوقت لاستكمال بناء السد وجعله حقيقة واقعية ، لتقليل الخيارات المصرية وحصرها في المفاوضات التي طالت دون الوصول لنتائج ملموسة تحقق الحد الأدنى المقبول من الحقوق المصرية الثابتة.

٤– بالرغم من كون السودان طرفاً اصيلاً في هذا الصراع ويجري عليه ما يجري على مصر من اضرار جراء بناء سد النهضة ؛ لكن يبدو موقفها غير شفاف وغير واضح وتكتفي في بعض المحطات بلعب دور الوسيط أكثر من المتضرر امام التعنت الاثيوبي.

٥- لا تزال مصر تملك الكثير بعضاً من الخيارات المتنوعة على الصعيد التقني والقانوني والدبلوماسي ، وحتى الخيار العسكري ، وتحتاج لعمليات ترتيب وتنسيق بين مختلف قطاعاتها على الصعيد الداخلي والخارجي لتحقيق اهدافها بالوقوف امام التعنت الأثيوبي وأزمة سد النهضة.

التوصيات

١- يجب البدء فوراً في وضع خطة استراتيجية لترشيد المياه بالتنسيق مع كل القطاعات التربوية والاعلامية والوزارات ومؤسسات المجتمع المدني ، بدءاً من الحد من الزيادة السكانية ، والاعتماد على المحاصيل التي تحتاج كميات قليلة من المياه ، واعتمد آليات تحلية مياه البحر بطرق التناضح العكسي او الوميض المتعدد وغيرها ، وآليات تنقية مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي .

٢- يجب على مصر تفعيل الاتصال بدول القرن الافريقي لمحاصرة أثيوبيا والحد من خياراتها السياسية والدبلوماسية لضمان اعتراف أثيوبيا بحقوق مصر المائية.

٣- يجب على مصر تفعيل اداة المواجهة الديبلوماسية في إطار المنظمات الاقليمية والدولية بعد الاعداد الجيد وتوفير القرائن والادلة وعلى رأسها الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

٤- يجب ألا تستبعد مصر الخيار العسكري كحل للازمة، إذا استمرت أثيوبيا في تعنتها وانكارها للحقوق المصرية الإثيوبي؛ ولا سيما بأنه حتى في المفاوضات ينتصر صاحب السقف الأعلى، كما أن التلويح بالخيار العسكري وما يصاحبه من ضجة اعلامية وزخم سياسي يشكل عنصر ضغط فاعل على كل الاطراف الاقليمية والدولية للاهتمام بالحقوق المصرية ، وتجبرها مصالحها هنا على التدخل للضغط على أثيوبيا للانصياع للحقوق المصرية العادلة .

Abstract

The Renaissance Dam crisis between Egypt and Ethiopia - a study of the Egyptian options

Keywords: Al-Nahda, Egypt, Ethiopia

Dr. Kamal Muhammed Al Shaer

Assistant Doctor of Political Science at the University of Palestine - Gaza Strip

The issue of water has always been an integral part of the national security of all countries of the world, as it is the basis for human, animal and plant life, as God Almighty says: “And We made from water every living thing” (Al-Anbiya, 30). Water did not form part of national security in the past due to its limited investment on the one hand, and the lack of need to boil it on the other hand, as its use was concentrated for drinking, agriculture and transportation purposes only, but with the development and progress of human societies and countries, water uses varied and varied, to include power generation and industry, For the purposes of tourism, in addition to the increase in population growth, which requires greater quantities of fresh water; Hence, the issue of water has become a growing concern for countries, and what is known as the term “water security” has emerged. It has become a security issue par excellence that includes a set of dimensions such as the economic dimension, the political dimension, the legal dimension, and perhaps the economic dimension that has the most influence in the issue of the water conflict.

By applying this to the water in the Nile, we find that the first decade of the third millennium witnessed some developments with regard to the use of the waters of the Nile from the riparian countries, as these countries went to formulate a system for collective cooperation to achieve a form of sustainable development through a reasonable and equitable distribution of the Nile water within the framework of the Basin Initiative The Nile, which was formed in 1999 AD, and which should have formed a permanent framework for cooperation under the name “Nile Basin Commission”, but some Nile source countries such as Ethiopia and others raised their demands and skipped the aforementioned joint cooperation framework and declared their right to use the water, and that they do not recognize the existing agreements since In the colonial era, six of the countries bordering the Nile (Ethiopia, Uganda, Rwanda, Tanzania, Kenya and Burundi) signed a joint agreement between them despite the opposition of Sudan and Egypt, the "downstream countries."

Hence, the Nile water issue began to receive great attention at the official media, academic and political levels, with a focus on the new and old Ethiopian demands on the Nile waters, especially since Ethiopia alone contributes about 80% of the Nile’s water revenue. These demands are represented in building several dams on the Nile. The Nile River and its tributary, where the Renaissance Dam was implemented and filled, which negatively affected the Egyptian water security, which constitutes a departure from the previous agreements of the Nile countries, and is considered an infringement on the historical and legal rights of Egypt as

the country downstream of the Nile. From here came this research paper to address the following research problem:

المصادر

- الكتب
  - عبد العزيز سرحان ، القانون الدولي العام ، د.ط، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠.
  - محمد عبد السلام ، هيدروبوليتيكية سد النهضة: دراسة في الجغرافيا السياسية ، د.ط ، ٢٠١٩.
  - نبيل فارس، حرب المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، القاهرة، ط١،دار الاعتصام، ١٩٩٣.
- الدراسات:
  - أحمد المفتي، مفاوضات سد النهضة من الألف إلى الياء، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تموز ٢٠٢٠ ،ص٢
  - المحبوب أبو علي، سد النهضة ومأزق الوسيط الدولي، المعهد المصري للدراسات، ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩.
  - ايهاب رضوان وآخرون ، ازمة سد النهضة وتداعيتها على مصر (سياسيا – اقتصاديا واجتماعيا – احصائيا وجيولوجيا) ، المركز الديمقراطي العربى ، ٢٠٢٠/٨/٢٠ ، ص٧.
  - صبحي قنصوه ، المطالب الإثيوبية في مياه النيل وأثرها على الأمن المائي المصري ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٢٠.
  - عباس محمد شراقي، "تداعيات سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي المصري"، مجلة الزراعة المصرية، المجلد ٤٠ ، المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨.
  - هبة جمال الدين، الموقف المصري من سد النهضة والبدائل الممكنة أمام صانع القرار ، متابعات افريقية ، معهد التخطيط القومي ، مايو ٢٠٢٠.

٣- المجلات والدوريات

- انتصار معاني علي، "الأبعاد الجيوبوليتيكية لبناء سد النهضة على دولتي المصب : مصر والسودان"، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٨ ، العدد ١، ٢٠١٧.

- أسامة بدير، ماجدة قطب، سامي الغمريني، "بعض الآثار الاجتماعية الاقتصادية لسد النهضة الإثيوبي على الريف المصري"، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد ٦ ، العدد ٩ ، ٢٠١٥ .
- حمدي عبد الرحمن حسن ،أزمة سد النهضة تحدى الهيمنة المائية والمأزق السوداني المصري ، مجلة دراسات شرق اوسطية ، العدد (٢٤) ، السنة (٢) ، خريف ٢٠٢٠.
- صبحي ناظم توفيق ، هل يمكن ان يندلع نزاع عسكري (٢) حول سد النهضة ، جريدة الوطن ، ٢٠٢١/٧/٥.
- مديرية الدراسات الاستراتيجية، سدّ النهضة: النظام القانوني، والمفاوضات، والتمويل، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ، العدد٤١، سوريا، ايلول ٢٠٢٠، ص٢٥.
- محمد فرج ، خيارات مصر لحسم أزمة سد النهضة، مركز الأهرام الاستراتيجي، القاهرة عدد خاص ، ديسمبر ٢٠٢١، ص١١.
- عصام حجي وآخرون، عجز ميزانية المياه في مصر وسياسات مقترحة لتخفيف سناريوهات ملء سد النهضة ، مجلة المعهد المصري للدراسات ، العدد ٢٣ ، المجلد ، ٦ ، يوليو ٢٠٢١
- محمد ابو الفضل ،محددات رئيسية تكبح الخيار العسكري لمصر ضد أثيوبيا ، جريدة العرب ، ٢٠٢١/٦/٣م
- محمد محسن أبو النور، الدبلوماسية المائية: سد النهضة نموذجاً ، مجلة المعهد المصري ، المجلد ١ ، العدد ٢ ، ابريل ٢٠١٦.
- مديرية الدراسات الاستراتيجية ، سد النهضة: النظام القانوني، والمفاوضات، والتمويل ، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ، العدد ٤١ ، ايلول ٢٠٢٠.

٤- المواقع الإلكترونية:

- هند عبد الحميد، سد النهضة الأثيوبي.. تنمية بطعم الانتقام السياسي، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١/٢٦ ، موقع الجزيرة،
  - https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/8/9 /
- بدر حسن شافعي، تقييم وثيقة إعلًن مبادئ سدِّ النهضة، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر ٢٠١٥/٤/٦، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١/٢٥م

- https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/2015467214538 7880.html

▪ أشرف عبد الحميد، العربية نت تكشف أسرار ٩ سنوات من مفاوضات سد النهضة، ٢٣ شباط ٢٠٢٠ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١/٢٧ ، موقع العربية على الانترنت

- https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt/2020/02/23

▪ مصر وقضية المياه ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ٢٠٢١/٥/١ ،تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١/٢٥م ، ، https://www.sis.gov.eg/Story

▪ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الموارد المائية وترشيد استخدامها في مصر ٢٠١٤ ، القاهرة، يناير ٢٠١٥.

- https://water.fanack.com/ar/specials/nile-river-in-egypt/egypts-water-crisis/

▪ مبادرة حوض النيل لعام ١٩٩٩، موقع مقاتل من الصحراء، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٥/١١

- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/NileWater/sec13.doc_cvt.htm

▪ مصر ودول حوض النيل، موقع الهئية العامة للاستعلامات المصرية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٥/١١.https://www.sis.gov.eg/section/125/1883?lang=ar

٥- المراجع الإنجليزية

- El-Nashar, Elyamany, Managing risks of the Grand Ethiopian Renaissance Dam on Egypt, 2018, p 2388
- Von Lossow, Tobias, Luca Miehe &Stephan Roll (2020).Nile Conflict: Compensation Rather Than Mediation: How Europeans Can Lead an Alternative